

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد إسماعيل العمري

وعضوية القضاة السادة

نايف الإبراهيم ، عبد الرحمن البنا ، نسيم نصراوي ، حسن حبوب

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠٠٣/٤٩١

رقم القرار :

تصميم ٢٠٠٣

المميز : / وكيله المحامي

المميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٧ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة أمن الدولة
في القضية رقم ٢٠٠٢/١٤٢٩ فصل ٢٠٠٣/٣/١٩ والقاضي بتعديل وصف التهمة الأولى
المسندة للمتهم الأول من جنائية الإشتراك مع العصابات الدولية
لتهريب المخدرات والإتجار بها خلافاً لأحكام المادة (١٠) من قانون المخدرات إلى جنائية
استيراد مادة مخدرة بقصد الإتجار خلافاً لأحكام المادة (١/أ/٨) من قانون المخدرات
والمؤثرات العقلية وذلك عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) أصول جزائية وتجريمه بالتهمة المعدلة
سنداً لأحكام المادة (٢٣٤) أصول جزائية رقم ٩ لسنة ٦١ وبراءته من التهمة الثانية المسندة
إليه سنداً لأحكام المادة (١٧٨) أصول جزائية رقم ٩ لسنة ١٩٦١ .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم تقرر المحكمة الحكم على المجرم الأول
بالوضع بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر سنة وغرامة (١٠٠٠٠) ديناراً
سنداً لأحكام المادة (١/أ/٨) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨
ونظراً لكونه غريب الديار ولظروف القضية مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة
التقديرية تقرر المحكمة بالإجماع تخفيض العقوبة بحقه لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة
المؤقتة لمدة سبع سنوات ونصف وغرامة (٢٠٠٠) ديناراً مع الرسوم على أن تحسب له

العقوبة اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة وجهاز الخلوي العائد للمتهم الأول .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

أولاً : أخطأت المحكمة من استنتاجها المخالف للوقائع المثبتة في محاضر هذه القضية حيث اقتبست الوقائع كما وردت في لائحة الإتهام دون أن تلاحظ أن اتصال المميز بالمادة المخدرة لم يكن يعدو مجرد استيلائه مادياً عليها لأجل تسليمها إلى صديقه () لحفظها لديه كأمانة من أجل تعاطيها معه هو وأصدقائهم .

ثانياً : توصلت المحكمة في قرارها إلى أن المميز كان حائزاً بقصد الإتجار دون أن تبيّن كيف استخلصت هذا القصد الخاص .

ثالثاً : خالفت محكمة أمن الدولة القانون وذلك باعتمادها على إفادة المميز التحقيقية لدى المحقق في قسم المخدرات في تجريم المميز مع أن هذه الإفادة انتزعت منه تحت تأثير الضرب .

رابعاً : وكذلك فإن شهادة الملازم أمام المحكمة وعلى الصفحة (١٥) من المحضر وفي السطر الخامس تؤيد بأن المميز كان قد تعرض للضرب .

خامساً : إن الحكم المطعون فيه مخالف للقانون ومشوب بقصور التعليل والتسيب والخطأ في التطبيق والتأويل وذلك باعتمادها على ما ورد في تقرير المختبر الجنائي ضمن المبرز (٦/م) من أن الحبوب المضبوطة بحوزة المميز ذات لون زهري وهي من المواد المخدرة . وهذا يتناقض مع ما جاء في المبرز (٢/م) من أن الحبوب المضبوطة بحوزة المميز ذات لون (بيج) .

سادساً : أكد شاهد النيابة الملازم أمام المحكمة بأنه ضبط إفادة المميز بطريق الإستجواب وهذا مخالف لنص المادة (٤٨) من الأصول الجزائية .

سابعاً : إن الأفعال التي ارتكبها المميز تشكل الأركان الكاملة لجرم التعاطي خلافاً لأحكام المادة (١٤/أ) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (١١) لسنة ١٩٨٨ و/ أو جنحة التسليم خلافاً لأحكام المادة (٧) من نفس القانون لانتفاء قصد الإتجار لدى المميز .

لهذه الأسباب يلتمس المميز قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع نقض القرار المميز .

بتاريخ ٢٣/٤/٢٠٠٣ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع رد التمييز وتأييد القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد أن وقائع الدعوى كما توصلت إليها محكمة أمن الدولة تشير إلى أن المتهمين الأول (المميز) والرابع والخامس والسادس والسابع من الأشخاص الذين دأبوا على الإتجار بالمخدرات وتصديرها وبيعها بقصد الإتجار بها وقد أقدم المتهم الأول (المميز) وخلال عام ١٩٩٩ وأثناء وجوده في تركيا على الإتفاق مع أشخاص يحملون الجنسية التركية من أجل تصدير كميات المخدرات إلى سوريا والأردن وتفتيذاً لذلك فقد قام المدعو - تركي الجنسية - بإرسال خمسين شدة من حبوب الكبتاجون من تركيا للمتهم الأول والذي كان موجوداً في سوريا حيث قام المتهم الأول وبعد تسلمه للمخدرات بتصديرها إلى الأردن ثم قام ببيعها على شخص يدعى - لم يظهر التحقيق هويته - واستلم المتهم الأول الثمن ، كما اتفق المتهم مع المدعو تركي الجنسية على تصدير كمية أخرى من حبوب الكبتاجون من تركيا إلى الأردن حيث قام المدعو بتصدير ثلاثمائة شدة من حبوب الكبتاجون إلى المتهم الأول في سوريا وقام الأخير بتصدير تلك الكمية للأردن وبيعها للمدعو - لم يظهر التحقيق عن هويته - مقابل مبلغ (٤٥) ألف دولار .

وخلال عام ٢٠٠١ وبواسطة المتهم الخامس تعرف المتهم الأول على المتهم السادس حيث اتفق المتهمان الأول والسادس على أن يقوم المتهم الأول باستيراد كمية من المخدرات من تركيا للأردن عبر سوريا وبالفعل فقد قام المتهم الأول باستيراد ١٨٠ شدة من حبوب الكبتاجون ثم قام بتصديرها للأردن بواسطة شخص يدعى سوري الجنسية حيث قام المتهم السادس باستلام كمية المخدرات وحصل المتهم الأول مقابل ذلك على (١٨) ألف ريال .

كما أنه وخلال عام ٢٠٠١ قام المتهم الأول وبواسطة شخص يدعى تركي الجنسية - على استيراد (٥٠٠) شدة من حبوب الكبتاجون من تركيا ثم قام بتصديرها للأردن وبيعها للمتهم الرابع الذي قام ببيعها داخل المملكة وحصل المتهم الأول على الثمن مقابل ذلك .

وفي منتصف عام ٢٠٠٢ أقدم المتهم الأول على استيراد (٢٥٠) شدة من حبوب الكبتاجون من تركيا من شخص يدعى وأدخلها إلى سوريا وقام بتصديرها إلى الأردن وهناك قام ببيع (١٠٠) شدة من تلك الحبوب إلى المتهم الخامس .

ولدى ماطلة المتهم الخامس بتسليم ثمن المخدرات للمتهم الأول فقد حضر الأخير للأردن واستطاع الحصول من المتهم الخامس على ثلاثين شدة وهي جزء من كمية المخدرات التي سبق للمتهم الأول وأن قام باستيرادها واستلمها وسلمها للمتهم الخامس وحتى يتمكن المتهم الأول من بيع تلك الكمية فقد اتصل مع المدعو سابق الذكر - واتفق معه على بيعه كمية المخدرات مقابل مبلغ (٣٦٠٠) دينار وتم تحديد يوم ٢٢/٦/٢٠٠٢ موعداً لذلك في سوق السيفوي في عمان مكاناً للإستلام والتسليم واثر ورود معلومات لرجال المكافحة بخصوص المتهم الأول فقد جرى عمل كمان من قبل رجال المكافحة مكان الإستلام والتسليم المتفق عليه وأثناء عملية الإستلام والتسليم جرى إلقاء القبض على المتهم الأول وضبط بحوزته على (٥٤٥٠) حبة كبتاجون وهي الكمية التي كان ينوي بيعها في حين تمكن المدعو من الفرار ، وأثناء وجود المتهم الأول في مكتب المكافحة بتاريخ ٢٣/٦/٢٠٠٢ فقد وردت له مكالمة ورسالة على جهازه الخليوي من قبل المتهم الثاني الذي طلب مقابلة المتهم الأول وبناء على ترتيب مسبق من قبل رجال المكافحة فقد تم تحديد مكان الإلتقاء حيث جرى القبض على المتهم الثاني وبالتحقيق مع المتهم الأول ادعى بأنه سبق وأن باع المتهم الثاني خلال عام ٢٠٠١ خمسة شدود كبتاجون وأنه قام خلال شهر حزيران من عام ٢٠٠٢ ببيع المتهم الثاني ألف حبة كبتاجون مقابل ثلاثة آلاف ريال وأن المتهم الثاني اتصل به أثناء وجوده في مكتب المكافحة من أجل شراء مائة شدة من حبوب الكبتاجون وادعى كذلك المتهم الأول أنه تعرف على المتهم الثالث بواسطة المتهم الخامس وكان المتهم الثالث يجلس معها ومع تجار للمخدرات ، وأن المتهم الثالث تعهد له بقيام المتهم الخامس بدفع ثمن المخدرات التي اشتراها الأخير من المتهم الأول وبالتحقيق مع المتهم الثاني أفاد أن المتهم السابع طلب منه إيصال أمانة للمتهم الأول وبفحص المواد المضبوطة تبين أنها

تحتوي على مادة الأمفيتامين المخدرة ، وجرت الملاحقة وأحالت نيابة أمن الدولة المميز (المتهم الأول) مع آخرين إلى محكمة أمن الدولة بتهمة الإشتراك مع العصابات الدولية لتهريب المخدرات والإتجار بها خلافاً لأحكام المادة ١٠ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ ، كما أحالت المميز بتهمة استيراد حبوب مخدرة (كبتاجون) بقصد التعاطي خلافاً لأحكام المادة ١٤/أ من نفس القانون .

وبتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٩ أصدرت محكمة أمن الدولة قرارها رقم ٢٠٠٢/١٤٢٩/٢ قضت فيه بالنسبة للمتهم الأول (المميز) بتعديل وصف التهمة الأولى المسندة إليه من جناية الإشتراك مع العصابات الدولية لتهريب المخدرات والإتجار بها خلافاً لأحكام المادة ١٠ من قانون المخدرات إلى جناية استيراد مادة مخدرة بقصد الإتجار خلافاً لأحكام المادة ١/أ/٨ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية وتجرимه بالتهمة المعدلة وكذلك براءته من التهمة الثانية المسندة إليه وسندا لقرار التجريم قررت محكمة أمن الدولة وضعه بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وغرامة عشرة آلاف دينار سندا لأحكام المادة ١/أ/٨ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ وللأسباب المخففة التقديرية قررت تخفيض العقوبة لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سبع سنوات ونصف وغرامة ألفي دينار مع الرسوم على أن تحسب له العقوبة إعتباراً من تاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ .

وعن أسباب التمييز :

عن السببين الأول والثاني :

وجد أنه ثبت من ضبط كمية الحبوب المخدرة كما ثبت ذلك من تقرير المختبر ومن إقرار المميز بإفادته المعطاة للمحقق في إدارة مكافحة المخدرات مبرز م/٣ لدى المحكمة ان المميز أقدم على استيراد حبوب الكبتاجون المخدرة من تركيا إلى الأردن مروراً بسوريا وقيامه ببيع المخدرات بقصد الإتجار بها وعليه فإنه يتعين رد هذين السببين .

عن السببين الثالث والرابع :

وجد أن وجود زوجة المميز أثناء التحقيق معه في قسم المخدرات وان قول المحقق الذي ضبط أقواله بأنه من الممكن أنه سمع بذلك الوقت أن المميز تعرض للضرب لا يؤثر على أن ما أدلى به المميز من أقوال لدى المحقق كان بطوعه واختياره كما جاء بأقوال المحقق الشاهد الملازم ، كما نجد أنه تم إلقاء القبض على المميز بتاريخ الساعة الواحدة من صباح يوم السبت ٢٠٠٢/٦/٢٢ وتم ضبط أقواله من قبل المحقق بتاريخ

الساعة العاشرة من صباح يوم السبت ٢٠٠٢/٦/٢٢ وعليه فإن إحالة المميز إلى المدعي العام بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ لا يؤثر على صحة الأقوال المعطاة لدى المحقق في قسم المخدرات الأمر الذي يتعين معه رد هذين السببين .

عن السبب الخامس :

نجد أن المميز ذكر بأقواله لدى المدعي العام بأن الحبوب التي ضبطت معه لونها زهري كما أن الحبوب التي تم فحصها من قبل المختبر لونها زهري وعليه فإنه وإن كان ورد في الضبط مبرز م/٢ بان لون الحبوب بيج لا يؤثر على أن الحبوب المضبوطة هي التي تم فحصها وهي ذات اللون الزهري وعليه فإن هذا السبب يستوجب الرد .

عن السبب السادس :

نجد أن ردنا على السببين الثالث والرابع كافٍ للرد على ما جاء بهذا السبب فنحيل إليهما .

عن السبب السابع : نجد أن ما توصلت إليه المحكمة من قيام المميز باستيراد المادة المخدرة وبيعها وما تم ضبطه معه من حبوب مخدرة فإن ذلك يشكل جنائية إستيراد مادة مخدرة بقصد الإتجار وفق ما توصلت إليه المحكمة مستندة في ذلك إلى بينات صحيحة وثابتة في الدعوى تؤدي إلى نتيجة الحكم مما يتعين معه رد هذا السبب .

لذلك وحيث أن أسباب التمييز لا تتال من الحكم المميز فنقرر رد التمييز وتأييد الحكم المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٦ ربيع الأول سنة ١٤٢٤هـ الموافق ٢٠٠٣/٥/١٨م

القاضي المترئس



عضو



عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان



دقق

ل/م

